أثر الصادرات الزراعية على الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

Impact of agricultural exports on agricultural output in Algeria during the period (2000-2016)

علي عبابه[1]

جامعة الجزائر3 (الجزائر)، **ali_ababba@hotmail.com**

تاريخ الاستلام: 2018/04/08 تاريخ القبول: 2018/06/30 تاريخ الاستلام: 2018/04/12

ملخص:

تناولت الدراسة أثر الصادرات الزراعية على الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، فمجال الصادرات الزراعية من الأنشطة المهمة في العديد من الدول، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في زيادة عوائد النقد الأجنبي والتي تستخدم في عمليات التنمية الاقتصادية، ويهدف البحث إلى تقدير العلاقة والأثر الذي قد تحدثه الصادرات الزراعية إلى الناتج الزراعي، ومن أجل إثبات فرضية البحث تم اعتماد أسلوب التحليل الوصفي لتوصيف المشكلة ومعرفة مكوناتها وتطورها، كما تم استخدام الأسلوب القياسي لتحديد الأهمية والتعرف على درجة التأثير للصادرات الزراعية على نمو الناتج الزراعي.

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة خطية بين المتغيرين، ومن أهم التوصيات التي تم اقتراحها ضرورة تبني وتفعيل سياسة تشجيع الصادرات الزراعية، وذلك من خلال تقديم الدعم اللازم من أجل تسهيل الدخول إلى الأسواق الخارجية، وكذلك زيادة الاهتمام بالزراعات التصديرية ذات القيمة، كما توصي بدعم وتطوير الصناعات التحويلية من أجل إضافة قيمة مضافة للصادرات بدلا من تصدير المنتجات الزراعية بالشكل الخام، وتحقيق من ورائها مردود عالي.

كلمات مفتاحية: تجارة خارجية ؛ صادرات زراعية ؛ ناتج زراعي.

تصنيف JEL : Q10; Q17; F19

Abstract:

The study examined the impact of agricultural exports on agricultural output in Algeria during the period (2000-2016). The area of agricultural exports is an important activity in many countries through its role in increasing foreign exchange revenues which are used in economic development processes. The research aims to estimation of the relationship and impact of agricultural exports to agricultural output. In order to prove the hypothesis of research, descriptive analysis method was adopted to describe the problem and its components and its development.

The results of the statistical analysis showed the existence of a linear relationship between the two variables. The most important recommendations were the need to adopt and activate the policy of encouraging agricultural exports by providing the necessary support to facilitate access to foreign markets, To support and develop manufacturing industries in order to add value to exports rather than to export agricultural products in raw form, and to achieve high returns.

Keywords: Foreign Trade; Agricultural Exports; Agricultural Output.

Jel Classification Codes: F19; Q17 ; Q10.

المؤلف المرسل1: علي عبابه، الإيميل: **ali_ababba@hotmail.com**

مقدمة:

يعد قطاع التجارة الخارجية الإجمالية والزراعية أهمية كبيرة في البنيان الاقتصادي بالنسبة لجميع دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث يتم من خلالها تبادل السلع، فالصادرات تعتبر من أهم المصادر الأساسية للنقد الأجنبي اللازم لاستيراد تلك التقنيات اللازمة للتحديث في أي قطاع اقتصادي، كما تعمل على تغطية جزء من واردات السلع والمنتجات التي لا تتوفر محليا، لذلك تهدف استراتيجيات التصدير في الجزائر إلى توفير الحوافز للمنتجين لتصدير سلعهم من خلال العديد من السياسات الاقتصادية، كما تهدف إلى زيادة القدرة على إنتاج سلع قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

وتعد الصادرات الزراعية بصفة عامة وفي الجزائر كذلك محرك للنمو الزراعي، لأن زيادة الطلب على الصادرات الزراعية يؤدي إلى التوجه إلى زيادة الإنتاج الزراعي وارتفاع معدل الاستثمار الزراعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى الجزائر من الدول التي تمتاز بقطاع زراعي متنوع، فهي تتمتع بمجموعة من المزايا التي تجعل منها بلدا زراعيا، إذ أنها تتميز بموقعها الجغرافي الذي يعتبر بوابة إفريقيا للدول الأوروبية، مما يؤدي إلى سهولة تبادل التقانات والتجارة الزراعية، إضافة إلى تنوع البيئات الطبيعية من هضاب و أتربة مختلفة تلية وصحراوية، مما يسهم في إمكانية تنوع المحاصيل الزراعية، إضافة إلى ساحل مطل على البحر المتوسط يمتد على طول 1200 كيلومتر، من شأنه الحصول على ثروة بحرية هائلة، وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تعمل على وضع سياسات زراعية مختلفة من أجل تطوير القطاع الزراعي، بداية بالمخططات الوطنية للتنمية الزراعية والريفية، التي انطلقت بداية الألفينات التي كان لها الأثر الواضح على الإنتاج الزراعي.

وبالرغم من تعدد الدراسات والادلة الاقتصادية التي بحثت في موضوع العلاقة بين الصادرات الزراعية والناتج الزراعي للدول الصناعية الكبرى أو النامية على حد سواء، إلا أن هذه العلاقة تختلف بين الدول، وعليه فمشكلة البحث تتمثل بصورة رئيسية في دراسة الآثار التي حملتها عملية دفع وتنمية الصادرات الزراعية التي انتهجتها الجزائر على نمو القطاع الزراعي، والسؤال المطروح هو:

ما مدى مساهمة الصادرات الزراعية في نمو الناتج الزراعي في الجزائر؟

وللإجابة على إشكالية البحث قمنا بتقديم الفرضيات التالية:

- وجود علاقة بين نمو الصادرات الزراعية ونمو الناتج الزراعي الوطني، وأن الصادرات الزراعية مؤثرة بشكل جيد على الناتج الزراعي في الجزائر للفترة 2000-2016.

أهمية البحث وأهدافه:

تحظى الصادرات بأهمية بالغة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، وذلك بسبب قدرتها على تغطية وتمويل الواردات وما يترتب على ذلك من فتح آفاق الاستثمار وفرص للعمل و دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق فإن أهمية البحث تكمن في تتبع أداء الصادرات الزراعية وأثرها على نمو الناتج الزراعي في الجزائر، وعليه فيمكن تحديد أهداف في التعرف على أهمية التجارة الخارجية بصفة عامة و الزراعية خاصة، ثم التطرق إلى تحليل أداء الصادرات الزراعية الجزائرية وتطورها خلال فترة الدراسة، وتحديد العلاقة بين الصادرات الزراعية و نمو الناتج الزراعي، وفي الأخير التوصل إلى نتائج وتوصيات من شأنها أن ترفع من أداء الصادرات الزراعية الجزائرية في التأثير على نمو الناتج الزراعي من جهة والتنمية الاقتصادية للبلاد من جهة أخرى.

منهج البحث:

ويعتمد البحث على منهج التحليل الوصفي للجانب النظري، وتحليل الصادرات الزراعية في الجزائر للفترة 2000-2016 من خلال معرفة قيم الصادرات وحساب أهميتها النسبية بالنسبة للصادرات الكلية، والهيكل السلعي للصادرات الزراعية، ومنهج التحليل الإحصائي القياسي لدراسة أثر الصادرات الزراعية على نمو الناتج الزراعي في الجزائر.

1.الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

1.1.مفاهيم حول التجارة الخارجية:

تشكل التجارة الخارجية مسألة مهمة في العلاقات الدولية في الماضي والحاضر، حيث تعد أهم أسباب تقارب الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول بتوسيع منافذ خارجية لمنتجاتها، كما أن التبادل بين مختلف الدول يتخذ صورا عديدة تتضمن انتقال الأشخاص والأموال و السلع والخدمات، ومن هذه المبادلات تكون العلاقات الاقتصادية الدولية، وكما هو معلوم فإن كل دولة تسعى لأن تتبادل مع الخارج، و أن تضمن تسوية مبادلاتها الدولية، كما تهتم في الوقت نفسه بأن تكون حقوقها متساوية على الأقل مع ديونها (سامية عبد المنعم محمود، بابكر الفكي المنصور، 2016، ص74).

ويقصد بالتجارة الخارجية أيضا عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة الأطراف التبادل (عبد العظيم حمدي، 1996، ص18) .

كما تعرف على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات في الدول المختلفة (السيد أحمد السريتي، 2003، ص8).

كما تتجلى أهمية التجارة الخارجية في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، وتربطها مع بعضها البعض، وزيادة رفاعية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار، كما تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الانتاجية والتنافسية في السوق، الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الانتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري (نعيمة زيرمي، 2014، ص3).

1.1.1.الأهمية النسبية للصادرات:

وتتمثل أهمية تنمية الصادرات في الآتي (مصعب معتصم سعيد، 2017، ص351):

- مورد للعملات الأجنبية؛
- تعمل على مقابلة احتياجات الدولة من السلع الضرورية؛
- تعمل على تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية؛
- تعتبر بوابة واسعة لتوثيق وربط العلاقات مع الدول الاخرى؛
- تعمل على دعم حصيلة الدخل الوطني؛
- تساهم في تقليل وسد العجز في ميزان المدفوعات؛
- مصدر مهم لتقليل المديونية الخارجية؛
- المساهمة في دفع عجلة الانتاج الوطني من مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- زيادة الطاقة الإنتاجية الناجمة عن الاضافة لرأس المال الثابت، مما يزيد من القدرة على رفع الانتاج.

2.1.1.التجارة الخارجية الزراعية:

أما من ناحية التجارة الخارجية الزراعية فلها مكانة و أهمية كبيرة في اقتصادات الدول النامية أو المتقدمة، و دليل ذلك هو ارتفاع نسبة مساهمة صادراتها و وارداتها الزراعية في ناتجها الزراعي، ومن هذا الشأن اهتمت البلدان النامية بدراسة الوسائل الصحيحة واعتمادها لتطوير تجارتها الخارجية الزراعية، ولاسيما في الجانب المتعلق بالصادرات، ومن ثم توجيهها نحو الاتجاه الذي يحقق نموها الزراعي، ويسهم في توريد أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي (قيس ناظم غزال، عماد عبد العزيز أحمد، 2012، ص 92.).

إن الموضوعات المتعلقة بالتجارة الخارجية الزراعية والنمو أو التنمية الزراعية كانت مجالا واسعا للمناقشات والطروحات المختلفة في منطلقاتها أحيانا والمتباينة في معالجاتها واستنتاجاتها أحيانا أخرى، فالاقتصادي **Hla Myint** عام 1959 أوضح بأن العديد من دول قارتي آسيا وإفريقيا تمكنت من تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها المادية و البشرية من أجل إنتاج عدد من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية مثل القمح والرز، وتمكنت من تصديرها، وذلك نتج بفعل توسع تجارتها الخارجية الزراعية مع العديد من دول العالم، وأكد **Lamfalussy** عام 1963 على أهمية التصدير الزراعي والذي اعتبره أحد الوسائل المهمة في تحقيق فائض نقدي في ميزان المدفوعات يسهم في تشجيع الاستثمار الزراعي المحلي ويرفع معدلات نموه (محمد صالح تركي القريشي، فواز جار الله الدليمي، 1990، ص160).

أما الواردات الزراعية فيتمثل دورها في توفير جزء كبير من المدخلات الإنتاجية والاحتياجات الوسيطة اللازمة لتحقيق النمو الزراعي، وفي هذا الشأن أكد **Haberler** عام 1959 على أن الواردات الزراعية تسهم في استقدام موارد لا غنى عنها في النمو الزراعي، وهي أحسن وسيلة لنقل المعارف والأفكار الفنية وواسطة لنقل رؤوس الأموال بشكل تحويلات مالية، فضلا عن كونها أفضل سياسة في مواجهة حالات احتكار المدخلات الزراعية في البلدان النامية، ويبرز دورها أيضا في توفير إمدادات غذائية أفضل، وأرخص سعرا، وفي تحسين حالة الأمن الغذائي، وتزيد من استخدام التكنولوجيا الحديثة والاستثمارات الزراعية، وذلك يسهم في تحقيق النمو الزراعي، وثمة آراء أخرى تشير إلى أن الواردات الزراعية هي قيد من قيود النمو الزراعي بسبب اعتماد السلع الإنتاجية المستوردة على برامج وطرق إنتاجية غالبا ما تكون متقدمة تقنيا **(Robert Shone, 1972 , P54)**.

وتعتبر الموازين التجارية للمنتجات الزراعية ذات أهمية كبيرة لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي ومدى قدرتها على الاعتماد الذاتي في إنتاج الغذاء من جهة، ومدى قدرة هذه الموازين لتفسير سياسات التجارة الخارجية للبلد وكذلك ما تم انجازه من صادرات زراعية مقابل ما تم تحصيله من العملات الأجنبية وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية من جهة أخرى.

2.1.نظرة عامة على وضع الصادرات الزراعية الجزائرية:

قبل أن نتطرق إلى موضوع الصادرات الزراعية كان لابد أن ننوه إلى كون الجزائر من الدول المستوردة للسلع الإنتاجية والاستهلاكية، وصادرات النفط هي التي تسد العجز الحاصل في الميزان التجاري، أما من دون صادرات النفط فإن الميزان التجاري سيكون سالبا (عاجزا)، كما هي موضحة في الجدول رقم (01).

الجدول رقم (1): تطور الصادرات و الواردات الجزائرية للفترة (2000-2016) (مليون دج)

السنوات	الصادرات	الواردات الاجمالية	الميزان التجاري	الصادرات خ المحروقات%
2000	1,657,215.60	690,425.70	966,789.90	97.22
2001	1,480,335.80	765,862.40	714,473.40	96.60
2002	1,501,191.90	957,039.80	544,152.10	96.30
2003	1,902,053.50	1,047,441.40	854,612.10	97.30
2004	2,337,447.80	1,314,399.80	1,023,048.00	97.40
2005	3,421,548.30	1,493,644.80	1,927,903.50	98.05
2006	3,979,000.90	1,558,540.80	2,420,460.10	97.84
2007	4,214,163.10	1,916,829.10	2,297,334.00	97.85
2008	5,095,019.70	2,572,033.40	2,522,986.30	97.53
2009	3,347,636.00	2,854,805.30	492,830.70	97.66
2010	4,333,587.40	3,011,807.60	1,321,779.80	97.20
2011	5,374,131.30	3,442,501.60	1,931,629.70	97.10
2012	5,687,369.40	3,907,071.90	1,780,297.50	97.18
2013	5,217,099.80	4,368,548.40	848,551.40	96.72
2014	4,917,598.20	4,719,708.30	197,889.90	95.41
2015	3,537,186.70	5,193,459.70	-1,656,273.00	94.15
2016	3,277,716.40	5,154,776.80	-1,877,060.40	94.00

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

فمن خلال الجدول رقم (01) نلاحظ هيمنة الصادرات البترولية على الصادرات الجزائرية، حيث كانت هذه النسبة خلال كامل فترة الدراسة ما بين 94% إلى 98%، ونشير كذلك إلى تطور قيمة الصادرات فمن سنة 2000 إلى سنة 2016 تضاعفت قيمة الصادرات مرتين، وذلك نتيجة ارتفاع قيمة صادرات البترول وارتفاع مساهمته في حصيلة الصادرات، فخلال هذه الفترة عرفت أسعار النفط العالمية ارتفاعا كبيرا، فقد تجاوز سعر برميل النفط المئة دولار، إلى نهاية سنة 2014 حيث عرف انخفاضا كبير وصل إلى ما دون 50دولار.

أما الميزان التجاري فقد كان في حالة فائض من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 حيث عرف عجزا في سنتي 2015 و2016، وذلك لتدهور أسعار النفط التي كان لها الاثر المباشر على الميزان التجاري الجزائري، وفي المقابل فقد عرف الميزان التجاري الزراعي عجزا مستمرا طوال فترة الدراسة، نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية أقل بكثير من قيمة الواردات الزراعية كما أن الصادرات الزراعية لم تعرف نموا متوازيا مع ذلك الذي عرفته الواردات الزراعية في نفس الفترة، وإنما عرفت تذبذبا بين الارتفاع النسبي و الانخفاض، وذلك لارتباطها بالعوامل التي تؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي بشكل عام خاصة في الآونة الأخيرة، أين شهد تراجعا في مستويات الإنتاج والإنتاجية التي لم تصبح قادرة على مواجهة المنافسة بسبب فتح السوق الجزائرية أمام السوق الأوروبية (ريم قصوري، 2012، ص70)، حيث سجلت نموا ب 20% سنة 2002، وتبقى بين النمو والتراجع لتسجل نمو في سنة 2008 يقدر ب 11.37 % و(-14.68%) سنة 2009، فبالرغم من أنه لا توجد عمليات تصدير كبيرة إلا أنه يتم التصدير حسب الفائض من الإنتاج عن الاستهلاك، حيث أن دور الصادرات الزراعية ضعيف وأن نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية متدني ، مما يعني أن الواردات الزراعية تستحوذ على حصة الاسد من العوائد المتأتية من المحروقات (فوزية غربي، ص 257).

أما الواردات الزراعية فشهدت معدل نمو بحوالي 17.6% سنة 2002 مقارنة بالفترة السابقة، ثم سجلت ارتفاعا طفيفا سنة 2003 بلغ حوالي 0.9%، بينما سجلت سنة 2004 ارتفاعا معتبرا في معدل نمو الواردات الزراعية قدره حوالي

32.3%، ثم تتراجع في سنوات 2008 و2009 نتيجة انعكاسات الأزمة العالمية، ثم عرفت زيادات معتبرة لتصل إلى 9% في سنة 2013، أي ما قيمته 368,661.20 مليون دج، أما أعلى قيمة فكانت سنة 2015 بحوالي 473,621.70 مليون دج.

الجدول رقم (02): تطور الصادرات والواردات الجزائرية للفترة (2000-2016) (مليون دج)

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان ت الزراعي
2000	1,524.00	110,311.60	-108,787.60
2001	1,776.00	102,648.40	-100,872.40
2002	1,597.60	149,133.10	-147,535.50
2003	1,771.90	136,196.60	-134,424.70
2004	2,600.00	154,946.10	-152,346.10
2005	2,325.90	158,011.00	-155,685.10
2006	2,475.00	155,563.20	-153,088.20
2007	2,876.70	189,312.80	-186,436.10
2008	2,621.40	328,326.50	-325,705.10
2009	2,919.50	242,701.20	-239,781.70
2010	2,490.80	223,071.20	-220,580.40
2011	2,721.70	403,731.00	-401,009.30
2012	3,719.70	346,195.60	-342,475.90
2013	4,981.90	368,661.20	-363,679.30
2014	4,571.40	401,724.70	-397,153.30
2015	5,519.20	473,621.70	-468,102.50
2016	6,053.20	426,650.70	-420,597.50

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

وهذا يعكس اعتماد الاقتصاد الجزائري على قيم صادرات المحروقات بالدرجة الأولى واستخدامها في تمويل العمليات الاقتصادية كالواردات الزراعية والسلع المستوردة الأخرى والإنفاق الحكومي في جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

1.2.1.الأهمية النسبية للصادرات الزراعية:

ويمكن تقديم الأهمية النسبية للصادرات الزراعية الجزائرية من خلال استعراض الصادرات الاجمالية ومساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الصادرات، فالملاحظ لتلك النسب المئوية يجد النسبة العالية لقطاع المحروقات، حيث سجلت ما يقارب 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية كامل فترة الدراسة.

الشكل رقم (01): الأهمية النسبية الصادرات الزراعية لإجمالي الصادرات في الجزائر للفترة (2000-2016) (%)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجداول 1 و2.

أما نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات فلم تسجل النسب المرغوبة، إذ بالكاد تصل نسبتها إلى 1% خلال كامل فترة الدراسة، ويعود هذا الانخفاض المتدني بالدرجة الاولى إلى المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات الذي يهمن على قطاع الصادرات الجزائرية، ومن جهة أخرى إلى انخفاض مستوى الصادرات الزراعية الموجهة للأسواق الخارجية،

وعرقلة بعض البلدان الأوروبية السلع الزراعية من دخول أسواقها، عن طريق السياسات الحمائية والكمية التي تشوه التجارة والتي تضم معايير الصحة والغذاء والنبات، التي تنتهجها معظم الدول الاوروبية، إذ تمثل الأسواق الاوروبية النسبة الكبرى من الصادرات الزراعية والاجمالية الجزائرية، إضافة إلى تدهور القطاع الزراعي.

2.2.1.هيكل الصادرات الزراعية:

تعتمد الصادرات الزراعية الجزائرية بشكل أساسي على سلع الفائض، وهي السلع التي يزيد الإنتاج المحلي منها عن الاحتياجات المحلية، و هذه السلع تشكل هيكل الصادرات الزراعية الجزائري خلال حقبة طويلة من الزمن، وتتمثل في التمور والسكر والبطاطس والخضر والأسماك وبعض السلع الزراعية الأخرى.

و بدراسة و تحليل بيانات الجدول رقم (03) والمتعلقة بالتوزيع السلعي لصادرات الجزائر من السلع الزراعية نلاحظ أن الصادرات الجزائرية من التمور قد تصدرت قائمة المنتجات الزراعية النباتية طيلة الفترة المدروسة، حيث بلغت حوالي 3485.5 مليون دج سنة 2015، مقابل حوالي 1568.4 مليون دج سنة 2007، و بالرغم من هذا التطور إلا أنها لم تعرف الاستقرار و سجلت قيم متباينة ومتذبذبة، حيث سجلت ما قيمته 1039.41 مليون دج سنة 2009 ثم شهدت ارتفاعا معتبرا بعد سنة 2010 استمر إلى غاية 2015.

بينما بلغت قيمة الصادرات من الزيوت و الشحوم سنة 2007 ما يقارب 327.9 مليون دج، و 117.1 مليون دج سنة 2015، أيضا زادت قيمة صادرات الخضر من 403.9 مليون دج سنة 2007 إلى ما يقارب 1650 مليون دج سنة 2013 ثم عرفت انخفاضا في القيمة وصلت سنة 2015 إلى 567.4 مليون دج، كما زادت و ارتفعت قيمة و حجم الصادرات الجزائرية من الثمار والبذور الزيتية زيادة كبيرة حيث بلغت نحو 98 مليون دج سنة 2007 و 666.5 مليون دج سنة 2015، وأيضا السكر ارتفع حجم صادراته من 217 مليون دج سنة 2007 لتصل إلى 21855 مليون دج سنة 2013 ثم انخفضت إلى نحو 15090 مليون دج سنة 2015، كما هي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (03): التوزيع السلعي لأهم الصادرات الزراعية الجزائرية (مليون دج)

السلع	2007	2012	2013	2014	2015
السكر و الحلويات	217.634	16,441.427	21,855.006	18,490.322	15,090.538
الأسمدة الطبيعية	3,959.142	11,855.628	7,665.233	7,729.999	9,571.111
الأسمدة الصناعية	184.289	725.999	2,228.310	25,159.117	42,126.090
الجلود	1,199.450	1,880.931	2,066.950	2,250.125	1,721.444
اللحوم	55.819	2.593	3.097	19.021	16.221
الأسماك	987.251	445.122	481.456	598.524	645.470
الحليب و العسل	139.816	174.545	387.492	327.074	260.566
التمور	1,568.407	2,032.092	2.369.766	3.089.402	3,485.484
الزيوت و الشحوم	327.950	882.590	276.731	35.316	117.139
النبيذ و المشروبات	1,347.992	2,517.258	2,737.616	1,321.970	1,020.768
الخضر	403.980	754.127	1,650.835	231.110	567.362
الثمار الزيتية	98.313	367.033	421.713	487.231	666.500

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

أما حجم الصادرات من الأسمدة الطبيعية فقد ارتفع هو الأخر من 3959 مليون دج سنة 2007 لتصل إلى حوالي 9571 مليون دج سنة 2015، مسجلة أعلى قيمة سنة 2012 بحوالي 11855 مليون دج، أما الجلود و اللحوم فقد سجلت حوالي 1199.5 مليون دج و 55.8 مليون دج على الترتيب و هذا سنة 2007، لتصل قيمة صادراتها إلى 1721 مليون دج و 16 مليون دج و هذا سنة 2015، حيث عرفت الجلود ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة المدروسة ما عدا سنة 2015 التي سجلت انخفاضا في حجم صادراتها، أما صادرات اللحوم فقد عرفت قيمها تذبذبات من سنة لأخرى، بينما الأسمدة فقد عرفت ارتفاعا لحجم صادراتها و خاصة الاصطناعية، فشهدت ارتفاعا من نحو 3959 مليون دج و 184.28 مليون دج لكل من الأسمدة الطبيعية و الاصطناعية على الترتيب و هذا سنة 2007، لتصل إلى 1285.95 مليون دج و 1424.95 مليون دج و هذا سنة 2015، و بالنسبة للنبيذ و المشروبات فهي الأخرى ارتفعت من نحو 1347.9 مليون دج سنة 2007 لتصل إلى 2737 مليون دج سنة 2013 ثم انخفضت لتصل نحو 1020.7 مليون دج سنة 2015.

و إلى جانب هذه المنتوجات تقوم الجزائر بتصدير الثروة السمكية و هي متنوعة، حيث تتكون من القشريات و الرخويات، وتصدر طازجة و مجمدة أو مجففة، كما تصدر أسماكا حية، وعرف تصدير الأسماك انخفاضا من نحو 987 مليون دج سنة 2007 إلى 645.5 مليون دج سنة 2015، وهذا نتيجة انخفاض الكمية المصدرة حيث انخفضت من نحو 2.687 ألف طن سنة 2007 إلى 1.832 ألف طن لسنة 2015.

3.2.1.نسبة الصادرات الزراعية إلى الناتج الزراعي:

تعبر هذه النسبة عن مساهمة الصادرات الزراعية من الناتج الزراعي، أي تبرز وزن السلع الموجهة للأسواق الخارجية إلى حجم القطاع الزراعي أو الناتج الزراعي في الجزائر، وبالتالي هذا المؤشر يقيس درجة التبعية، وذلك أن استقلالية الدولة هي جزئيا دالة في قيمة الصادرات مقارنة بالناتج المحلي.

الشكل رقم (02): الأهمية النسبية الصادرات الزراعية للناتج الزراعي في الجزائر للفترة (2000-2016) (%)

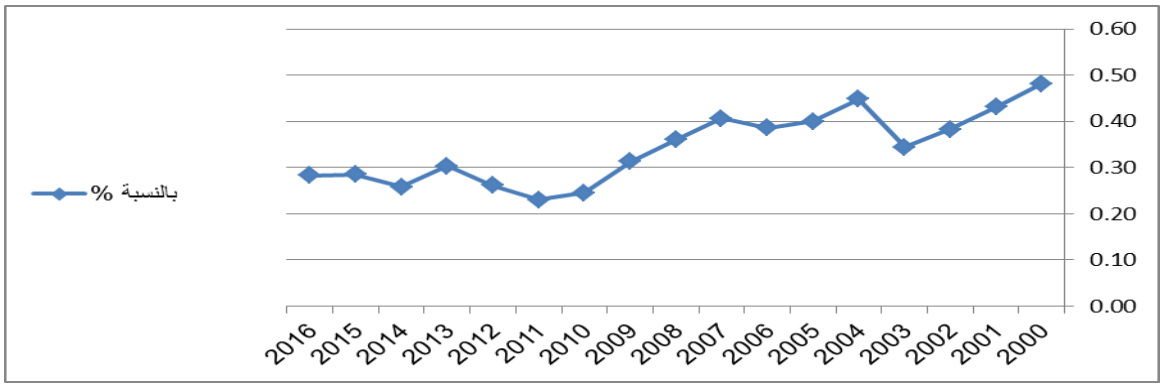

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول 2.

ويتضح من استعراض تطور هذه النسبة أن الصادرات الزراعية تساهم بنسب ضعيفة في النشاط الاقتصادي الوطني، الأمر الذي يعني أن الناتج الزراعي يعتمد على الايرادات المتأتية من الصادرات الزراعية بنسبة ضعيفة.

2.1.الدراسات السابقة:

يمكن التعرض لمجموعة من الدراسات السابقة من أجل تكوين منظومة معرفية تكون المرتكز في تحديد وتحليل موضوع البحث، حيث كان لها الدور المهم في تعزيز جانبي الدراسة الحالية النظري و التحليلي والقياسي، ويمكن عرض أهمها:

1. دراسة سامية عبد المنعم محمود، وبابكر الفكي المنصور، بعنوان أثر الصادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1995-2014م، سنة 2016، حيث تقوم هذه الدراسة على منهج التحليل الإحصائي القياسي، وهدفت إلى الوقوف على أهمية صادرات القطاع الزراعي باعتبارها ثروات غير ناضبة، واستعراض واقع الصادرات السودانية عامة وصادر القطاع الزراعي خاصة ومدى إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وقياس هذا الأثر خلال الفترة المدروسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن صادرات القطاع الزراعي في السودان بشقيه مؤثرة في الناتج المحلي تأثيرا جيدا، كما لم يتم استغلال موارد صادرات البترول في دعم صادرات القطاع الزراعي بصورة تجعل من صادراته أثرا واضحا في الناتج المحلي الإجمالي، وأن حجم الصادرات النباتية أعلى من حجم الصادرات الحيوانية؛

2. دراسة أحمد أبو اليزيد الرسول، وآخرون، بعنوان دور الصادرات الزراعية في النمو الاقتصادي الزراعي في مصر (دراسة قياسية)، سنة 2015، حيث هدفت إلى دراسة تحليل أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي بالقطاع الزراعي المصري خلال الفترة 1990-2013، والتحقق من فرضية النمو الذي تقوده الصادرات، حيث تعتبر هذه الفرضية أن نمو الصادرات أحد المحددات الرئيسية لنمو الناتج والنمو الذي تقوده الصادرات هو الطريق النهائي إلى الانتعاش الاقتصادي، والتحقق من وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي الزراعي و الصادرات الزراعية، وتحديد طبيعة واتجاه هذه العلاقة، وبعد التحليل و تطبيق النموذج القياسي المستخدم لدراسة العلاقة بين الصادرات الزراعية والنمو الزراعي المصري، خلصت لوجود دليل على التكامل المشترك بين النمو الزراعي والصادرات الزراعية، وأن هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج الزراعي إلى الصادرات الزراعية، كما وجد أيضاً دليل على التكامل المشترك بين النمو الزراعي ومعدل التبادل التجاري الزراعي وأن هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج الزراعي إلى معدل التبادل التجاري الزراعي؛

3. دراسة قيس ناظم غزال، عماد عبد العزيز أحمد، بعنوان تقدير وتحليل أثر التجارة الخارجية الزراعية في نمو الناتج الزراعي في بلدان نامية مختارة للمدة 1980-2008، سنة 2012، حيث هدفت إلى تقدير وتحليل أثر الصادرات والواردات الزراعية في نمو الناتج الزراعي في عدد من البلدان عينة الدراسة وهي تركيا، مصر، الاردن، سوريا، تايلند، المغرب، تونس، بنغلادش، باكستان واليمن خلال المدة 1980-2008، وخلصت الدراسة بكون قيم الصادرات الزراعية ذات علاقة معنوية وايجابية مع معدل نمو الناتج الزراعي في كل من تركيا، الاردن، تايلند، واليمن، وبعلاقة معنوية غير ايجابية في كل من مصر، سوريا، وتونس وغير معنوية في الدول الأخرى، كما خلصت كون الصادرات الزراعية في دول عينة الدراسة لها أهمية نسبية قليلة إلى إجمالي صادراتها، فضلا عن تذبذب قيمها وكمياتها خلال مدة البحث، وهذا لإخفاق سياساتها الزراعية وتباين ظروفها الطبيعية وأساليب الإنتاج المتبعة فيها؛

4. دراسة راميا عامر خليل، بعنوان اثر الصادرات و الواردات الزراعية في نمو الناتج الزراعي في أقطار عربية مختارة للمدة 1990-2010، سنة 2012، وهدفت الدراسة إلى تقدير وتحليل اثر الصادرات و الواردات الزراعية في نمو الناتج الزراعي وما لها من تأثيرات متباينة في أداء اقتصاديات البلدان النامية ومن اجل إثبات فرضية الدراسة والتي مفادها أن الواردات والصادرات الزراعية لها تأثيرات متباينة في تحقيق النمو الزراعي تم اعتماد أسلوب التحليل الخطي المتعدد وباستخدام القوانين الرياضية والإحصائية والقياسية لبناء النموذج القياسي القابل للتحليل، وقد تبين من نتائج التحليل أن للصادرات الزراعية دور كبير في خفض معدل نمو الاستثمارات الزراعية في دول العينة ذات تأثير سلبي حيث أصبحت من غير توجيه هذه العوائد نحو مجالات زراعية منتجة, الأمر الذي جعل إشارة هذا المتغير سالبة، كم أوصت الدراسة بالحد من استيراد

السلع الزراعية وتشجيع زيادة السلع المعوضة عن السلع المستوردة وزيادة الصادرات والاهتمام بسلعها وتحقيق المنافسة في الأسواق الخارجية وتطويرها كميا ونوعيا مما يرفع في معدل التبادل التجاري للسلع المصدرة؛

5. دراسة Faridi, Muhammad Zahir ، بعنوان (**Contribution of agricultural exports to economic growth in Pakistan**)، سنة 2012، حيث هدفت إلى استكشاف وتحديد مساهمة الصادرات الزراعية إلى النمو الاقتصادي في باكستان. حيث قدرت العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الزراعية وغير الزراعية باكستان باستخدام يوهانسن تقنية التكامل المشترك للفترة 1972 - 2008. وتبين من خلال نتائج الدراسة أن الصادرات الزراعية لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي في حين أن مرونة الصادرات الزراعية هي 0.58. علاوة على ذلك هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه في الصادرات الزراعية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. حيث يقترح الباحث تشجيع الصادرات الزراعية لكي يكون لها الاثر الايجابي على النمو الاقتصادي.

2. النموذج و النتائج التطبيقية

1.2.نموذج الدراسة:

تعد أساليب الاقتصاد القياسي أداة رئيسية تعطي النظرية الاقتصادية المظهر التطبيقي الذي يساعد في تقييم مكوناتها و اختبار فرضياته والتأكد من صحتها على نحو يقربها من الواقع لتكون أكثر منطقية و قبولا في تقييم سلوك الوحدات الاقتصادية، ولمعالجة الأنموذج الاقتصادي قياسيا جرى تحديد المتغيرات الكلية الداخلة فيه بوصفها خطوة أولى من خطوات توصيف الأنموذج، ثم صياغة العلاقة التي تربط بين المتغيرات كخطوة ثانية ، وفي هذه الدراسة قمنا بتقديم إحصائيات هذا النموذج بناءا على الفترة 2000-2016، اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، ولتحليل بيانات الدراسة تم استخدام البرنامج الإحصائي **SPSS21**، واخترنا المتغيرات الآتية كونها أكثر المتغيرات تأثيرا في الأنموذج المعتمد في تقدير الظاهرة قيد الدراسة و على النحو التالي:

المتغير التابع: تم الاعتماد على معدل نمو الناتج الزراعي في الجزائر؛

المتغيرات المستقلة: لقد تم الاعتماد على متغير الصادرات الزراعية بوصفها المتغير الذي يؤثر في نمو الناتج الزراعي في الجزائر.

ومن أجل تلافي مختلف المشاكل القياسية المحتملة تم إدخال اللوغاريتم الطبيعي على السلسلتين، إضافة إلى أن مقدران النموذج اللوغاريتمي تعطي تعبير أكثر مرونة، ومنه:

(Xi) تعبر عن اللوغاريتم الطبيعي لسلسلة الصادرات الزراعية **ln(xi)**

(Yi) تعبر عن اللوغاريتم الطبيعي لسلسلة الناتج الزراعي **ln(yi)**

الشكل رقم (03): التمثيل البياني لمتغيري الدراسة

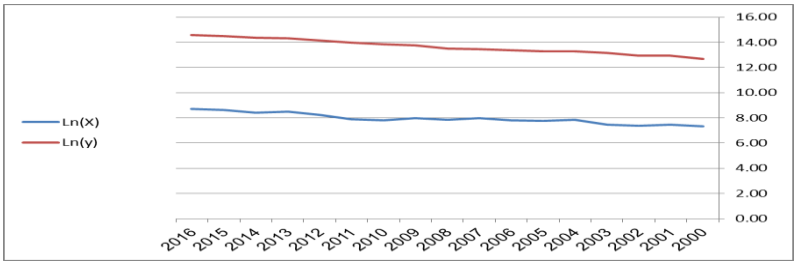

المصدر: بيانات الجداول السابقة.

فنلاحظ من خلال الشكل أثر الزمن واضح من الاتجاه التصاعدي لكلا الصادرات الزراعية والناتج الزراعي، وكذلك تشابه المنحنيين يدعم فرضية تأثير أحدهما على الآخر.

2.2.تقدير نموذج الانحدار الخطي:

لتقدير نموذج انحدار خطي بسيط لدينا بيانات عن الناتج الزراعي والصادرات الزراعية في الجزائر للفترة 2000-2016، والنموذج الذي سوف نقدره يأخذ الشكل التالي:

$$Yt=f(Xt)+ut$$

ويمكن صياغة العلاقة الموضحة آنفا بصيغة نموذج قياسي يأخذ الشكل الآتي:

$$Yi=B0+BXi+ui$$

حيث:

Yt: الناتج الزراعي

Xt: الصادرات الزراعية

B0: الحد الثابت

ui: حد الخطأ العشوائي.

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها سبعة عشر سنة، وقد جمعت المتغيرات ولمدة البحث بالدينار الجزائري وبالأسعار الجارية، ولأغراض التقدير والتحليل تم تطبيق نموذج قياسي بصيغتين وهي اللوغاريتمية والخطية، وقد استخدم أسلوب الانحدار الخطي البسيط وحساب قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية **OLS**، لأنها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة، واختيرت أفضل الصيغ التي اجتازت الاختبارات الإحصائية **R2-t-F** و القياسية **DW** وبمستوى معنوية 1%.

3.2.النتائج ومناقشتها

يمكن توضيح نتائج التحليل الكمي لأثر الصادرات في نمو الناتج الزراعي في الجزائر و خلال مدة البحث في الجدول رقم (04).

جدول رقم (04): يوضح نتائج التحليل الكمي لأثر الصادرات الزراعية في نمو الناتج الزراعي في المدة 2000-2016

الدالة	الحد الثابت	Ln X	R^2	R^2(adj)	F	DW
لوغاريتمية	0.271	1.084	88.0	87.2	109.96	2.238
	(0.212)	(10.486)*				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول و استخدام برنامج SPSS21.

*معنوية عند مستوى 1 %.

حسب نتائج التقدير الموضحة في الجدول (04)، وبالاستناد إلى منهجية الاختبارات الإحصائية فقد ثبتت معنوية النموذج، باعتبار أن قيم الاحتمال **P.value** المتعلقة باختبار فيشر **F** المحسوبة (109.96) هي أكبر من القيمة الجدولية عند

مستوى المعنوية 1%، وهذا يدل على حسن صياغة النموذج وقدرة الصادرات الزراعية على تفسير التغيرات في الناتج الزراعي، وتشير نتائج التقدير إلى وجود علاقة طردية بين الناتج الزراعي الوطني والصادرات الزراعية كما تشير الاشارة الجبرية لمعلمة المتغير المستقل، أما القوة التفسيرية للنموذج **R2** فهي 88% وهذا يعني أن الصادرات الزراعية استطاعت أن تفسر نحو 0.88 من تغيرات الناتج الزراعي الوطني خلال فترة البحث، كما تظهر نتائج التقدير أن النموذج مقبول إحصائيا بالنظر إلى قيم معامل التحديد المعدل **R2 adj** والتي تدل على أن الصادرات الزراعية تفسر 87.2% من التغيرات في الناتج الزراعي، والنسبة الباقية تفسرها متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، وهي مقبولة جدا في اقتصاد ريعي كالاقتصاد الجزائري، والذي يعتمد بشكل شبه كلي على الصادرات النفطية.

كما أظهر اختبار **DW** كقيمة نتيجة الاختبار والتي تساوي (2.238) وهي معنوية، مما يدل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

ويبين الأنموذج أن هناك علاقة قوية بين الصادرات الزراعية والناتج الزراعي، حيث بلغت **t** المحسوبة (10.48) والذي يدل على أن الصادرات الزراعية ذات تأثير معنوي على الناتج الزراعي المحلي.

خاتمة:

بالرغم من أن للاقتصاد الجزائري طاقات بشرية وموارد وثروات مادية ومالية هائلة، وإمكانيات تنافسية ممكنة في العديد من السلع الزراعية، إلا أن ذلك لم يساهم في تنمية الجانب الخاص بالصادرات، مما جعلها من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها وبقيت الهيمنة لقطاع المحروقات واضحة في تجارتها الخارجية، وهذا ما لاحظناه من خلال الدراسة الوصفية في تحليل جانب الصادرات الزراعية، مما جعل هذا أثر هذا الاخير ضعيف على نمو الناتج الزراعي الجزائري، مما يؤكد على ان نمو القطاع الزراعي في الجزائر يعتمد على إيرادات أخرى، أي أن قطاع الصادرات الزراعية لا يعد القائد والمحفز الأول لعملية نمو القطاع الزراعي في الجزائر.

أما في الجانب القياسي فإن النتائج كانت طبيعية ومنطقية كون أن زيادة الإنتاج الزراعي عن الطلب المحلي من شأنه أن يعزز قدرات وإمكانيات الدولة لقطاعها التجاري وتصدير الفائض، كما يسمح هذا التصدير باستيراد التقنيات اللازمة لتطوير القطاع الزراعي، ويزيد من مهارة المزارعين، كما تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من النسبة الضئيلة للصادرات الزراعية في الجزائر والتي في أحسن الأحوال تقدر بحوالي بـ1% بالنسبة للصادرات الإجمالية، وبحوالي 12% من الصادرات خارج المحروقات، إلا أنها تؤثر على الإنتاج الزراعي بشكل إيجابي، وهو الأمر الذي يتسق مع السياسات الاقتصادية للدولة في التنمية الزراعية والتي تسعى لتنويع الاقتصاد الوطني وزيادة الصادرات الزراعية، ومنه فقد تم تأكيد فرضية الدراسة وثبت لدينا ان هناك علاقة موجبة وباتجاه تصاعدي بين الصادرات الزراعية ونمو الناتج الزراعي الجزائري.

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

- إعادة النظر بكافة السياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي بما يقود إلى زيادة الإنتاج الزراعي النباتي و الحيواني، كما ونوعا، بالشكل الذي يسهم في زيادة الصادرات الزراعية وتعديل العجز في الميزان التجاري الزراعي؛

- توجيه نسبة أكبر من الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمار نحو تنمية وتطوير القطاعات الزراعية، والتركيز على زيادة الانتاج الزراعي المخصص للتصدير، وذلك يؤدي إلى زيادة القدرة التصديرية وتقليل الكميات المستوردة من المنتجات الزراعية؛

- تركيز الاهتمام بتأهيل القطاع الزراعي، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر من خلال مضاعفة ورفع الإنتاجية الزراعية، وتحسين الإنتاج بالجودة التي تسمح له بمنافسة المنتوجات الأخرى في الأسواق العالمية؛

- التركيز على الزراعات ذات المجالات التصديرية الواسعة، وذات الميزة النسبية و التنافسية؛

- العمل على توزيع العوائد المتأتية من الصادرات الزراعية في المجالات الانتاجية ولاسيما الصناعات الغذائية والزراعية التي تتوفر فيها مقومات النجاح في المدى المتوسط والطويل، والتي تعتمد على المواد الأولية المحلية هن طريق ربط القطاع التصديري الزراعي مع بقية القطاعات الاقتصادية الانتاجية الأخرى، وذلك يزيد من الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية الوطنية؛

- كما توصي بدعم وتطوير الصناعات التحويلية من أجل إضافة قيمة مضافة للصادرات بدلا من تصدير المنتجات الزراعية بالشكل الخام، و تحقيق من ورائها مردود عالي، إضافة إلى الاهتمام أكثر بالبنيات التحتية للتصدير الزراعي من نقل، تسويق وتخزين.

قائمة المراجع:

1. عبد العظيم حمدي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.
2. السيد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية مصر، 2003.
3. محمد صالح تركي القريشي، فواز جار الله الدليمي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1990.
4. فوزية غربي ، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011.
5. ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باجي مختار عنابة، 2012.
6. سامية عبد المنعم محمود، بابكر الفكي المنصور، أثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد: 17، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.
7. مصعب معتصم سعيد، واقع الصادرات السودانية غير البترولية (2005-2015)، مجلة الدراسات العليا، المجلد 7، العدد 26، جامعة النيلين، السودان، 2017.
8. قيس ناظم غزال، عماد عبد العزيز أحمد، تقدير وتحليل أثر التجارة الخارجية الزراعية في نمو الناتج الزراعي في بلدان نامية مختارة، مجلة تنمية الرافدين ،المجلد 34، العدد 110، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2012.
9. نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في ظل السياسات الزراعية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، يومي 28 و29 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2014.
10. Robert Shone, The pure theory of international Trade, Macmillan, London, 1972.